



تقرير عن دراسة اثر تطبيق
قانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية
قانون ١٥ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية
على النشاط الصناعي في مصر
يناير ٢٠١٩
صدر عن إتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية



إتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية (FEDA) يهدف إلى نشر ثقافة العمل الحر وتحسين مناخ الأعمال والإستثمار لصغار رجال الأعمال كما نهدف إلى تحسين جودة الوظائف كمؤشر رئيسي لتطوير الأداء والقدرة التنافسية لدى المشروعات المتناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة ويعمل الاتحاد على مصالح أعضائه وتمثيلهم محليا ودولياً من خلال التعاون مع الجهات الحكومية لازالة العقبات القانونية والاجرائية امام صغار المستثمرين، وذلك عن طريق تقديم حزمة من البرامج والخدمات والاستشارات بالتعاون مع الشركاء المحليين والدوليين .

٩ شارع حسن المأمون، منطقة الثامنة، مدينة نصر، شقة ٤١

تليفون: ٢٤٧٠٦١٦٣

فاكس: ٢٤٧٠٢٤٦٢

www.fedamisr.net

info@fedamisr.net

بدعم من مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)

www.cipe-arabia.org

www.cipe.org

rzoghbi@cipe.org



المحتوى

تمهيد	٥
تاريخ المشكلة	٧
التغيرات التي أحدثتها التشريعات الجديدة	٩
دراسة الواقع للوقوف على الفجوة بين النظرية والتطبيق	١١
منهج الدراسة	١١
النتائج والملاحظات التي خرجت بها الدراسة	١٣
التوصيات	٢٢
ملحق «أ»	٢٥

تمهيد

يعتبر العمل وممارسة اي نشاط اقتصادي، دون الحصول على تراخيص وموافقات من جهات الدولة المختصة بالاشراف على هذا النشاط، من المخالفات القانونية الجسيمة. وقد يقع من يمارس تلك الانشطة دون ترخيص تحت طائلة عقوبات تصل للغرامة او الحبس، وذلك بالاضافة الى خسائر رأسمالية غير محدودة تلحق بنشاطه. ومن ثم، فان الحصول على التراخيص لبدء وممارسة النشاط هو أمر حيوي للغاية لاصحاب المشروعات وذلك ليتجنب الوقوع تحت طائلة القانون والعقوبات وفقدان رأس المال. ويعد النشاط الصناعي من اكثر الانشطة الاقتصادية التي تحتاج بشدة للحصول على الموافقات والتراخيص وذلك تجنباً لضياع رؤوس الاموال الموظفة في تلك المشروعات بالاضافة الى فقدان عشرات بل مئات من العاملين لمصدر رزقهم.

تاريخ المشكلة

ومن واقع الدراسة التي اجراها اتحاد الجمعيات الاقتصادية عام ٢٠١٣ عن المشروعات المتعثرة، ذكر ٣٦٪ من اجمالي العينة التي تم بحثها، انهم لم يستخرجوا السجل الصناعي نظرا لوجود تعقيدات ومشكلات عديدة تواجههم في سبيل استخراجها ومنها:

- ❑ رسوم مبالغ فيها حيث تقدر الرسوم تبعا لمساحة الارض
- ❑ اجراءات روتينية معقدة وبطء الاجراءات
- ❑ الربط بين رخصة التشغيل ومعيار الجدية
- ❑ لا بد من الحصول على رخصة التشغيل قبل الحصول على السجل الصناعي
- ❑ تعقيدات في تجديد السجل او السمة التجارية او تغيير النشاط عند تخارج او دخول شركاء
- ❑ غياب مكاتب مفوضة وموظفين مؤهلين لتلبية احتياجات المستثمرين بالمحافظات والمناطق الصناعية.

□ طلب خطاب ضمان من صاحب المشروع لضمان جدية التنفيذ مما يمثل عبئا كبيرا على المستثمر في بداية المشروع وتعطيلا لجزء كبير من تمويله الذاتي.

□ ضعف تأهيل مسئولو البيئة والدفاع المدني يعرقل استخراج رخصة التشغيل

وقد استدعى هذا الوضع اجراء تعديلات تشريعية جوهرية لاصلاح العيوب المذكورة وتيسير وتوضيح اجراءات استخراج التراخيص الصناعية وكذلك وضع الية رقابة واشراف وتفتيش تعالج الفساد والبيروقراطية. وكان ثمرة هذا الجهد، اصدار مجلس النواب للقانون ١٥ لسنة ٢٠١٧ باصدار قانون تيسير اجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية، والتي نشرت لائحته التنفيذية بالوقائع المصرية بتاريخ ١٦ اغسطس ٢٠١٧.

كما أقر مجلس النواب القانون ٩٥ لسنة ٢٠١٨ باصدار قانون الهيئة العامة للتنمية الصناعية، والذي نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ١١ يونيو ٢٠١٨. وقد أعاد هذا القانون تنظيم هيئة التنمية الصناعية كهيئة اقتصادية واعطاها مزيد من الصلاحيات في ادارة الانشطة الصناعية في مصر.

التغيرات التي أحدثتها التشريعات الجديدة

نطاق السريان:

طبقا للمادة الاولى من مواد الاصدار للقانون ١٥ لسنة ٢٠١٧، فان احكام القانون تسري على جميع المنشآت والمحال الصناعية بما في ذلك المناطق الحرة والمناطق الاستثمارية. وهذه المادة حصرت بشكل واضح صلاحية اصدار الترخيص الصناعي تحت ولاية هيئة التنمية الصناعية وهي جهة الاختصاص في القانون.

التيسيرات التي منحها القانون ولائحته التنفيذية لاصدار الترخيص الصناعي:

وتشمل الاتي:

- تخفيض عدد الجهات التي يتعامل معها صاحب المنشأة من ١١ جهة الى جهة واحدة فقط
- خفض كبير في عدد الاجراءات المطلوبة
- استحداث نظام مكاتب الاعتماد التي تقوم بفحص ومراجعة الاشتراطات والتأكد من التزام المنشأة بها وتقلص من التعامل مع البيروقراطية.

- استحداث مصفوفة مخاطر يتم على اساسها تصنيف الانشطة ومخاطرها على البيئة او السلامة او الأمن، وبالتالي يسهل على اصحاب الانشطة الاقل خطرا في اجراءات الترخيص.
- تقليص زمن الاصدار من حوالي سنتين الى اقل من شهر واحد.
- تطوير نظام التظلمات، وكذلك ضبط معايير التفتيش والمتابعة.

تعزيز دور هيئة التنمية الصناعية:

أعطى القانون ٩٥ لسنة ٢٠١٨ بشأن اعادة تنظيم هيئة التنمية الصناعية صفة الهيئة الاقتصادية وهو ما يعطيها استقلالية كبيرة عن الجهاز الاداري للدولة بالاضافة الى قيامها بدورها الحصري في اصدار التراخيص، كما تمنحها الصفة الاقتصادية قدرة على توليد موارد دخل من حصيله خدماتها وتصرفاتها العقارية في الاراضي الصناعية الواقعة تحت ولايتها. كما اعطاها القانون صلاحيات واسعة في تطوير وتنظيم النشاط الصناعي وانشاء المناطق الصناعية وتحديد الانشطة الصناعية لكل منطقة.

دراسة الواقع للوقوف على الفجوة بين النظرية والتطبيق

وفي ضوء ماسبق، وللوقوف على آثار تنفيذ القانون ولائحته التنفيذية من الناحية العملية، أجرى الاتحاد دراسة متكاملة لتقييم فعالية وكفاءة تنفيذ القانون من وجهة نظر اصحاب الاعمال والمصانع، وذلك في الفترة بين ابريل - ديسمبر ٢٠١٨.

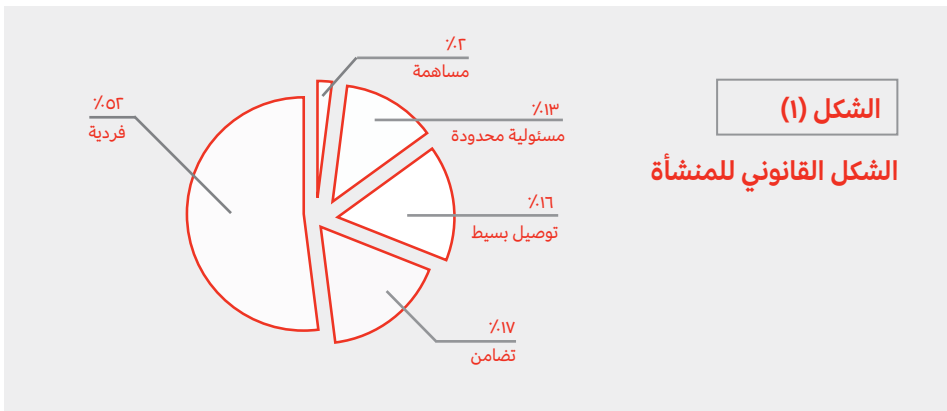
منهج الدراسة:

اتبعت هذه الدراسة منهج التفاعل الميداني مع اصحاب الاعمال والاطراف المرتبطة بالقانون من خلال لقاءات وورش عمل للوقوف على ردود افعالهم تجاه تطبيق اللائحة والتغيرات الايجابية التي نشأت عنها، وكذلك معرفة التحديات والعقبات التي لا تزال قائمة. وقد عقدت هذه اللقاءات وورش العمل في ٧ مدن تمثل مختلف مناطق الجمهورية وهي بترتيب الانعقاد:

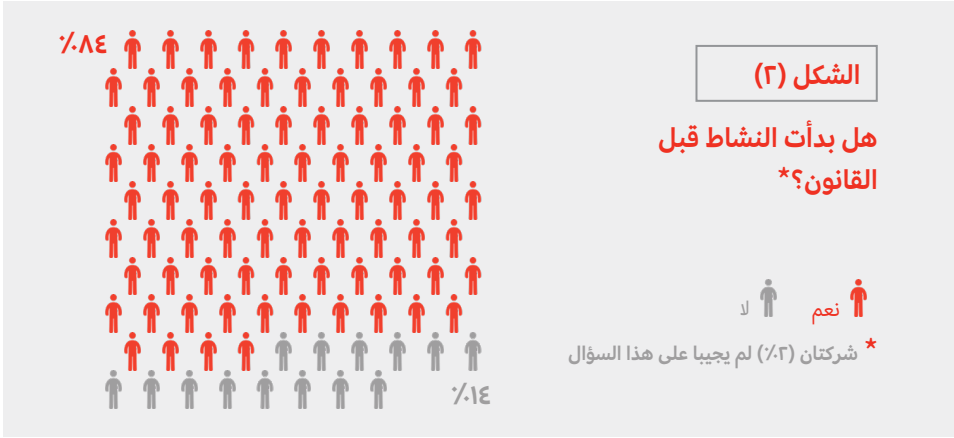
التاريخ	المكان
مايو ٢٠١٨	بورسعيد
مايو ٢٠١٨	طنطا
يوليو ٢٠١٨	العاشر من رمضان
يوليو ٢٠١٨	القاهرة الجديدة
أكتوبر ٢٠١٨	المنيا
نوفمبر ٢٠١٨	الاسكندرية
ديسمبر ٢٠١٨	كفر الشيخ

كما تضمنت الدراسة أيضا صياغة استبيان يحتوي على الاسئلة المتعلقة بقضية التراخيص الصناعية والمستجدات في ضوء تطبيق اللائحة التنفيذية للقانون الجديد. وتم توزيع الاستبيان على المشاركين في اللقاءات المباشرة، وتم جمع ١٠١ استمارة للاسترشاد بنتائجها في تأكيد الملاحظات والمساهمات التي نتجت من خلال التفاعل مع المشاركين في مختلف ورش العمل.

كما حرصت الدراسة على دعوة ومشاركة مسئولين من هيئة التنمية الصناعية وكذلك عدد من السادة النواب في البرلمان لحضور الندوات والتفاعل مع الحاضرين بحيث تكون الملاحظات والنتائج مثمرة ومعبرة عن الواقع باكبر قدر ممكن. وكان معظم المشاركين في الندوات من اصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة كما يعبر عنه الشكل القانوني للمنشأة:



كما ان غالبية المشاركين قد بدءوا نشاطهم الصناعي قبل صدور القانون:



النتائج والملاحظات التي خرجت بها الدراسة:

المعرفة والوعي بالقانون:

افادت النقاشات التي دارت مع المشاركين والحاضرين في الندوات وورش العمل ان غالبتهم لم يكونوا يعرفون بصدور القانون ، والذين يعرفون بصدوره كانوا يجهلون الكثير من تفاصيله والتغييرات الكثيرة التي احدثها في نظام اصدار التراخيص. وكذلك لا يعرفون الكثير عن الوضع الجديد لهيئة التنمية الصناعية كهيئة اقتصادية وما لها من صلاحيات واختصاصات. ويعزى هذا النقص في الوعي الى عدة اسباب:

- اولاً: استمرار تعرض المنشآت القائمة لجهات الرقابة والتفتيش المختلفة مثل المحليات والبيئة والدفاع المدني وغيرها، والتي ما تزال تمارس سلطة سحب التراخيص واصدارها حتى الان. استمرار الوضع القديم يعطي انطباعاً لاصحاب المشروعات بعدم صدور قانون جديد أو على افضل تقدير ان نصوص القانون الجديد لا قيمة لها على ارض الواقع.
- ثانياً: هو ان جهود وزارة الصناعة او هيئة التنمية الصناعية في توصيل القانون الى جمهور المستثمرين في كافة المحافظات كانت محدودة جداً واقتصرت على بعض الدعاية الاعلامية الغير فعالة. وكان الاجدى والاكثر فعالية هو التواصل المكثف من خلال جمعيات المستثمرين والغرف الصناعية والجمعيات الاقتصادية والتي تضم بشكل فعلي معظم اصحاب الاعمال الذين

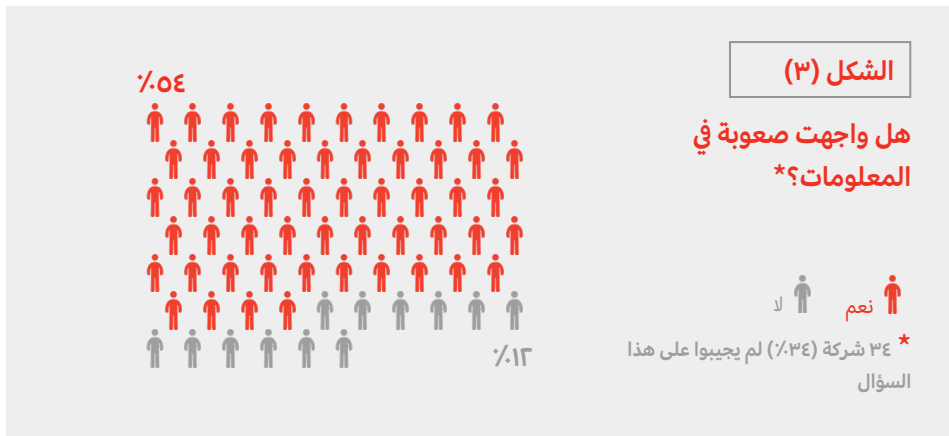
ينطبق عليهم القانون. وكان من الممكن أيضا نشر الوعي بالقانون من خلال التعامل المباشر مع الهيئة ومكاتبها في كافة المحافظات بدلا من استمرار العمل بشكل روتيني وكأن شيئا لم يتغير.

□ ثالثا: وجود قصور لدى جمعيات الاعمال ذاتها في التفاعل مع اعضائها وتوعيتهم، وذلك لان من واجبها ومهامها الرئيسية اعلام اعضائها بالقوانين الجديدة سواء من خلال نشرات دورية او على المواقع الالكترونية او خلال لقاءات مع الاعضاء.

ولا شك ان هذا المناخ الذي يشوبه قلة الوعي يساعد على خلق بيئة مناسبة للفساد او التعسف الاداري من بعض موظفي الجهات الحكومية ذات الصلة بعمل المنشآت، كما يزيد من الشعور بعدم الثقة في التعامل مع الهيئات الحكومية بصفة عامة ومن ثم الاستمرار في العمل الغير رسمي

الموقع الالكتروني للهيئة:

تنص اللائحة التنفيذية لقانون ١٥ لسنة ٢٠١٧ صراحة على أهمية الموقع الالكتروني للهيئة المختصة بالتراخيص الصناعية واعتباره منصة رسمية يتم تقديم طلبات الحصول على الرخصة الصناعية من خلالها، فضلا عن اتاحة كافة المعلومات الخاصة باشتراطات الحصول على الرخصة والمستندات المطلوبة لها وكذلك الرسوم المقررة لكل خطوة. وذلك في اطار الخطة الاستراتيجية للدولة للوصول الى الحكومة الالكترونية الكاملة.



وقد كان من الملاحظ عند بداية الدراسة، ان الموقع الالكتروني كان ما يزال في طور الاعداد والتطوير وكان يفتقر الى كثير من المعلومات والارشادات التي تهتم المستثمر، فضلا عن عدم وجود الية واضحة لتقديم الطلبات من خلاله بشكل الالكتروني. ولهذا كانت مشاركات وتعليقات جميع الحاضرين اثناء فترة اجراء الدراسة تفيد باستمرار صعوبة الحصول على المعلومات ومعرفة الاوراق والاشتراطات والاجراءات المطلوبة فضلا عن امكانية التقديم على الرخصة من خلال الموقع الالكتروني.

ولكن مع المتابعة المستمرة للموقع وتحديثاته، فقد وصل الموقع الالكتروني في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٨، الى مستوى افضل بكثير من ٦ شهور قبلها واصبح عليه الكثير من المعلومات والارشادات التي تهتم المستثمر في التعامل على الرخصة الصناعية وما تتطلبه من اجراءات. ولكن لا يزال الى هذا الحين وقت كتابة التقرير غير مؤهل لتلقي طلبات الحصول على الرخصة بشكل مباشر من المستثمر، وربما يصبح ذلك ممكنا خلال عام ٢٠١٩.

والجدير بالذكر، انه من الضروري التوعية بوجود الموقع الالكتروني وتنشيطه كمنصة للتفاعل مع المستثمرين لضمان نجاحه في تحقيق الهدف منه وهو رفع مستوى الشفافية واطاحة المعلومات، وتقليل الاتصال المباشر مع الموظفين الاداريين لضمان النزاهة والقضاء على الفساد الاداري. كما يجب ايضا على جمعيات الاعمال توجيه اعضائها لاستخدام الانترنت ومتابعة المواقع الالكترونية لمختلف الهيئات الحكومية والحصول على معلومات من خلالها.

قدرات تنفيذية محدودة:

أجمعت معظم الراء والتعليقات التي طرحت خلال اللقاءات وورش العمل بمختلف المحافظات على وجود قصور واضح وملموس في قدرات هيئة التنمية الصناعية يضعف قدرتها على تنفيذ القانون ولائحته التنفيذية والاضطلاع بمهامها وصلاحياتها الجديدة. ويتمثل هذا القصور في عدة صور:

- فروع الهيئة غير متواجدة في كافة المحافظات: فقد افاد المشاركون في محافظات مثل بورسعيد والمنيا على سبيل المثال انهم مضطرون الى السفر والانتقال الى محافظات مجاورة واهيانا الى القاهرة لانهاء اجراءات التراخيص او اي اجراءات اخرى تقع في نطاق صلاحيات الهيئة.

الشكل (٤)

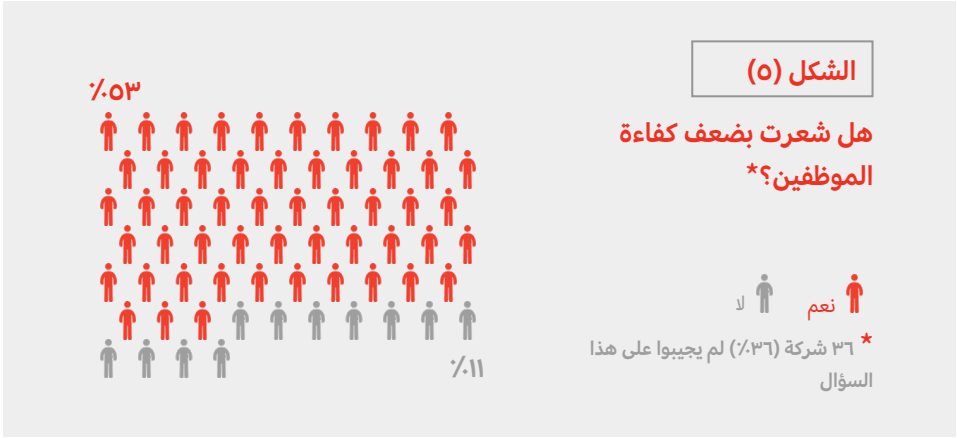


هل اضطرت للسفر
للقاهرة؟*

نعم لا

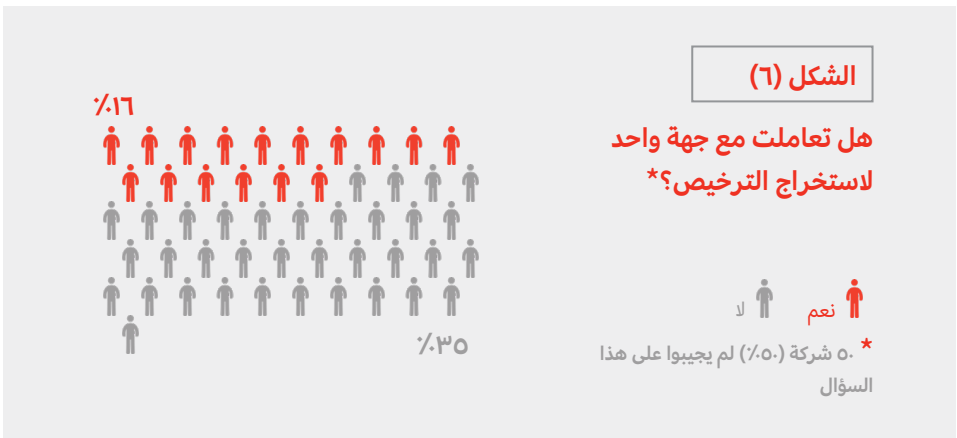
* ٥٤ شركة (٥٣٪) لم يجيبوا على هذا السؤال

- قلة عدد الموظفين في مكاتب الهيئة: بالإضافة لقلّة تواجد وانتشار مكاتب الهيئة بكافة المحافظات، فهذه المكاتب لا يوجد فيها ما يكفي من موظفين لتلقي الطلبات وسرعة تخلص الاجراءات في الوقت الذي حدده القانون، كما يتسبب هذا النقص في ضعف قدرة الهيئة على متابعة المنشآت الصناعية والوقوف على مدى التزامها بالاشتراطات المطلوبة.
- ضعف قدرات الموظفين في فروع ومكاتب الهيئة: كما تكررت الشكوى على لسان معظم المشاركين باللقاءات انهم يواجهون متاعب كبيرة في التعامل مع موظفي هيئة التنمية الصناعية. فمعظم الموظفين ليس لديهم صلاحيات حقيقية لاتخاذ القرارات، وكثير منهم لا يجيدون التعامل مع الجمهور، بالإضافة الى جهل الكثير منهم بتفاصيل القانون واللوائح التنفيذية مما يؤدي الى وضع الكثير من التعقيدات في الاجراءات والتعسف بغير مبرر، وتضييع الوقت والمال على المستثمرين الصناعيين وتحديد اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ينشأ عن هذا الضعف المادي والبشري في القدرات التنفيذية للهيئة تأخذ اجراءات استخراج الترخيص وقتا اطول بكثير من الفترة المحددة بالقانون ولائحته التنفيذية.



استمرار تدخل جهات حكومية اخرى:

على الرغم من وضوح القانون ١٥ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية في حصر سلطة استخراج التراخيص تحت ولاية هيئة التنمية الصناعية، إلا ان الجهات الاخرى التي كان لها حق الموافقة والترخيص في ظل النظام القديم ما تزال تستغل الفراغ الناتج عن ضعف قدرات الهيئة وتمارس صلاحياتها الملغاة في اصدار التراخيص واغلاق المنشآت دون الرجوع لهيئة التنمية الصناعية وكأن القانون لم يصدر. فقد افاد غالبية المشاركين في اللقاءات انهم ما يزالوا يتعرضون لتفتيش جهات مثل الدفاع المدني واجهزة الاحياء والمدن وغيرها ويضطرون الى التعامل مع موظفي تلك الجهات للحصول على ترخيص باستمرار العمل، فضلا عن دفع غرامات والتعرض للاغلاق احيانا، وبدون وجود الية تظلم واضحة كتلك التي اتاحها القانون ١٥ لسنة ٢٠١٧



مكاتب الاعتماد غائبة:

نص القانون ولائحته التنفيذية على امكانية استعانة طالب الترخيص بمكاتب اعتماد مؤهلة لفحص ملف الاشتراطات الخاصة بمنشأته الصناعية والتأكد من استيفائها الاشتراطات المطلوبة وتعد هذه الشهادة كافية امام هيئة التنمية الصناعية والجهات الحكومية الاخرى وتغني عن ضرورة معاينة المنشأة من قبل هذه الجهات. وعلى الرغم ان هذا الخيار قد يزيد من الابعاء المالية على مقدم الطلب، لكنه يوفر الكثير من الوقت الذي تتطلبه عملية الموافقة على اصدار الرخصة الصناعية ويقلل من الاضطرار للتعامل المباشر مع موظفي الهيئة.

ومع ذلك، فقد وجدت الدراسة على مدار الفترة المنعقدة بين ابريل وديسمبر غيابا تاما لمكاتب الاعتماد. وكان السبب بوضوح ان الهيئة ما تزال ماضية في اجراءات تسجيل هذه المكاتب، وهي العملية التي تتم على مرحلتين: الاولى هي مرحلة الفحص الفني للوقوف على الفدرة الفنية المكاتب المتقدمة على فحص ملفات المستثمرين والتأكد من استيفائها اشتراطات الترخيص، والمرحلة الثانية هي مرحلة الفحص المالي للوقوف على قدرة تلك المكاتب على الانتشار بكافة المحافظات وتعيين كوادر مدربة وقادرة على موافاة الطلب المنتظر على خدماتها وتنفيذها في وقت قصير.

والجدير بالذكر ان كثير من المشاركين لم يكونوا يدركون الفارق بين مكاتب الاعتماد ومكاتب تيسير الاعمال والتي تنوب عن المستثمر في تخليص الاجراءات امام الجهات الحكومية المختلفة، وهو ما يعكس بوضوح غياب الوعي بالقانون وتفاصيله نتيجة ضعف التواصل المباشر مع مجتمع الاعمال.

القرار ١٩٢ لسنة ٢٠١٨ الخاص بالرسوم على خدمات هيئة التنمية الصناعية:

في يوم ٣٠ ابريل سنة ٢٠١٨، اصدر رئيس هيئة التنمية الصناعية القرار الاداري ١٩٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تحصيل «مقابل» الخدمات التي تؤديها الهيئة للمستثمرين مضافا الى هذا المقابل ضريبة القيمة المضافة، على ان تزداد هذه المبالغ المحصلة سنويا بشكل متوازي مع معدل التضخم الرسمي المعلن من البنك المركزي. وتضمن هذا القرار تفصيلا بجميع الخدمات التي تقدمها الهيئة مثل العرض البيئي ورخص البناء والنسب البنائية وغيرها، وتشمل الخدمات ايضا خدمة اصدار الرخصة الصناعية سواء بنظام الاخطار او بالنظام المسبق.

كما ان هذا القرار حصل على مزيد من القوة التنفيذية بمقتضى القانون ٩٥ لسنة ٢٠١٨ والذي قضى بتحويل هيئة التنمية الصناعية الى هيئة اقتصادية، وبحيث اصبح يحق للهيئة البحث عن موارد مالية من حصيلة نشاطها وخدماتها التي تؤديها لجمهور المستثمرين.

وكان هذا القرار محور اعتراضات عارمة على مدار فترة انعقاد الدراسة من جميع المستثمرين الذين حضروا ورش العمل، كما قامت قيادات اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية بجهود حثيثة لاسقاط هذا القرار او اعادة صياغته لتخفيف الابعاء المالية على النستثمرين وبخاصة اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وكانت أهم الاعتراضات على محتوى هذا القرار والمبالغ الواردة فيه كالآتي:

البحث عن الربح: ان هذا القرار وكذلك القانون الذي صدر لاحقا بتحويل هيئة التنمية الصناعية لهيئة اقتصادية ينفي عن هذه الجهة الحكومية، الهامة لقطاع المستثمرين، الصفة الخدمية لها ويحولها الى ما يقارب الشركة الخاصة التي تسعى فقط الى تحقيق ارباحها ومصالح العاملين فيها دون الالتفات الى المصلحة القومية العليا المتمثلة في تشجيع الاستثمار المحلي وتخفيف الابعاء على المستثمرين وبخاصة الصغار منهم لتحفيزهم على المضي قدما في انشاء وتشغيل المشروعات الصناعية.

تطبيق ضريبة القيمة المضافة: وهو ما يعزز التصور بأن خدمات الهيئة تحولت الى مصدر للتربح وليس خدمة الاهداف القومية، كما ان اضافة ١٤٪ الى المبالغ المحددة بالقرار تزيد من الابعاء على المستثمر بلا مبرر واضح وذلك لان هيئة التنمية الصناعية في نظر المستثمر جهة حكومية وتعتبر حصيلتها حصيلة حكومية ومن ثم لا داعي الى فرض من مزيد من الضرائب على مقابل خدماتها.

الزيادة السنوية بحسب التضخم المعلن رسميا: وهو ما يعتبر مخالفة واضحة لنص القانون والذي وضع حداً اقصى للزيادة السنوية في رسوم الترخيص بحيث لا تزيد عن ٥٪ وبقرار من الوزير المختص.

رسوم الرخصة تتجاوز المبلغ المنصوص عليه في القانون ولائحته: فقد وضع القانون ولائحته حدا اقصى لرسوم اصدار الرخصة بنظام الاخطار (الانشطة منخفضة المخاطر) ب ٥,٠٠٠ الف جنيه، والنظام المسبق(الانشطة مرتفعة المخاطر) ب ٢٠,٠٠٠ الف جنيه. كما اعطى القانون للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر اعفاء قدره ٥٠٪ من تلك الرسوم.

ويعني ذلك على سبيل المثال ان المنشأة الصغيرة والمتناهية الصغر تحصل على الترخيص بحد اقصى ٢٥٠٠ جنية لنظام الاخطار. ومع ذلك فقد فرض القرار ١٩٢ رسما بمقدار ٤٠٥٠ جنيها على المنشآت الصغيرة بمساحة تقل عن ٥٠٠ متر مربع، ومبلغ ٥٣٠٠ جنية للمساحة التي تزيد عن ٥٠٠ متر مربع، وهو ما يشكل بوضوح تجاوزا للقانون ولائحته.

معضلة الاراضي الصناعية:

طبقا للقانون ١٥ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية، يعد وجود سند حيازة لارض المشروع الصناعي شرطا اساسيا للحصول على الرخصة الصناعية. اضافة الى ذلك، فقد نظم القانون ٩٥ لسنة ٢٠١٨ صلاحيات هيئة التنمية الصناعية في منح وتخصيص الاراضي للمشروعات الصناعية.

ولاهمية هذا الامر، فقد تكررت شكاوى المستثمرين الذين شاركوا في ورش العمل في كافة المحافظات التي اجريت فيها الدراسة بشأن صعوبة الحصول على قطعة ارض في منطقة صناعية متناسبة مع حجم المشروع ومكتملة المرافق. وقد تركزت شكاوى المستثمرين على النقاط الآتية:

- ندرة الاراضي المطروحة للمشروعات الصناعية وتحديد المساحات الاقل من ٥٠٠ متر مربع وهي التي تناسب الشريحة الكبرى من اصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- في حالة وجود الاراضي، فان الية الحصول عليها غير واضحة واجراءاتها غير شفافة ويدور حولها الكثير من شبهة الفساد والترجح الغير مشروع واستغلال احتياج المستثمرين للاراضي.
- الارتفاع الباهظ غير المبرر في اسعار الاراضي المتاحة ، وهو ما يشكل عبئاً استثماريا لا داعي له. كما يرى المستثمرون ان هيئة التنمية الصناعية بوضعها الجديد كهيئة اقتصادية اصبحت تستغل الاراضي الواقعة تحت ولايتها لتحقيق ارباح لحسابها ودون النظر للبعد القومي لتنشيط الاستثمار الصناعي.

- استمرار التخبط بين هيئة التنمية الصناعية وفي أحقية الولاية على الاراضي الصناعية وترفيقها حتى بعد اصدار قانون الهيئة الجديد.
- فضلا عن قلة الاراضي وارتفاع تكاليفها، تعاني معظم المناطق الصناعية من صعوبات كبيرة في توصيل المرافق والخدمات كالطرق والمياه والصرف ولاغاز والكهرباء والمواصلات وغير ذلك من خدمات ومرافق ضرورية لتشغيل وخدمة المشروعات الصناعية.

غياب حوافز التحول للقطاع الرسمي:

وجدت الدراسة من خلال اللقاءات والمناقشات ان بعض المشاركين من اصحاب المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر ما يزالوا يفضلون العمل في اطار غير رسمي خوفا منهم من زيادة الاعباء المالية او تعرضهم لغرامات غير عادلة او فساد وتعسف بعض موظفي جهات الرقابة والتفتيش. ولم يكن لصدور القانون الجديد سواء الخاص بالتراخيص الصناعية او الخاص بهيئة التنمية الصناعية أي اثر ايجابي بالنسبة لهم. ويرجع هذا الى ضعف التواصل بين اجهزة الحكومة المختصة بالنشاط الصناعي وهؤلاء المستثمرين الصغار والاستماع الى مخاوفهم والعمل المشترك لتجاوز المصاعب التي يواجهونها. كما ان تجارب التعامل مع الجهات الحكومية تمثل عائقا ذهنيا ونفسيا لدى هؤلاء نتيجة ما يجدونه من تعقيد في الاجراءات واستغلال نفوذ بعض الموظفين ووقوع اعباء مالية غير مفهومة وغير مبررة بالنسبة لهم فضلا عن طول فترة الاجراءات والمجهود الكبير الذي يبذل للحصول على اي مستند او اجراء رسمي، وهذا كله لا يستطيع ان يتحملة السثمر الصغير.

التوصيات:

بناءً على الملاحظات والنتائج التي أفرزتها الدراسة الميدانية على تطبيق قانون التراخيص الصناعية ولائحته التنفيذية وكذلك قانون هيئة التنمية الصناعية، فإن الاتحاد النوعي لجمعيات التنمية الاقتصادية يقترح التوصيات الآتية:

١. توفير المخصصات المالية الضرورية لهيئة التنمية الصناعية لرفع قدراتها المادية والبشرية وتمكينها من اداء دورها الحصري في اصدار التراخيص الصناعية وكذلك الخدمات الاخرى التي تخدم المجتمع الصناعي في مصر. ويمكن توفير هذه المخصصات مؤقتا من موازنة الدولة لحين اكتمال قدرات الهيئة وتصل الى الاستقلال المالي من خلال مواردها الذاتية.
٢. لابد ان تتوسع الهيئة بالتواجد في كافة المحافظات وان يكون لها مكاتب مجهزة ومؤهلة للتعامل مع المستثمرين ولها صلاحيات كاملة في اصدار التراخيص دون الرجوع الى المكتب الرئيسي.
٣. يجب زيادة اعداد الموظفين في مكاتب الهيئة بالمحافظات وتنفيذ برامج تدريبية مكثفة لرفع قدراتهم الادارية والفنية بما يساهم في تيسير الاجراءات والخدمات للمستثمرين ويقلل من الوقت ويقضي على التعقيدات.
٤. ينبغي ان يأخذ ممثلوا الهيئة بالمحافظات زمام المبادرة ويتواصلوا بشكل مباشر ومكثف مع مجتمع الاعمال الصناعي من خلال الندوات واللقاءات والزيارات الميدانية للمناطق الصناعية، وذلك بغرض رفع الوعي بالقانون وازالة كافة اشكال الغموض حول الاجراءات والتكاليف والاشتراطات وكافة ما يختص بقانون التراخيص الصناعية وذلك لتحفيز جمهور المستثمرين على توفيق اوضاعهم وحمايتهم من ابتزاز وتعسف موظفي الجهات المختلفة.
٥. الاسراع في انهاء نظام الميكنة الاليكترونية وذلك لتيسير الاجراءات على المستثمرين وتوفير الوقت فضلا عن تقليل الاتصال المباشر بين مقدم الطلب وموظفي الهيئة وهو ما يرفع من مستوى النزاهة والثقة.
٦. ضرورة الاستمرار في تحديث وتطوير الموقع الاليكتروني واطاحة اكبر قدر ممكن من المعلومات التي تتعلق بخدمات هيئة التنمية الصناعية والاجراءات

والاشتراطات وتوافر الاراضي وغير ذلك من المعلومات التي تساعد المستثمر في اتخاذ القرارات ومعرفة حقوقه وواجباته.

٧. العمل على تحفيز المنشآت القائمة قبل صدور القانون على توفيق اوضاعها طبقا للقانون، وذلك من خلال انشاء ادارة متخصصة داخل الهيئة تقوم على تيسير اجراءات توفيق الاوضاع واقناع المستثمرين بمميزات القانون الجديد.

٨. تحفيز القطاع الغير رسمي من خلال مجموعة من الاجراءات:

□ سرعة اصدار التشريع الخاص بالمشروعات الصغيرة وما يتضمنه من حوافز وتيسيرات.

□ تيسير الاشتراطات واجراءات توفيق الاوضاع بما يتناسب مع حجم المشروع الصغير ومتطلباته، ومنها على سبيل المثال رسوم مقايسات المرافق.

□ تخفيض جميع الرسوم المطلوبة للحصول على الترخيص.

□ تواصل مسؤولي الهيئة مع المشروعات القائمة في المناطق الصناعية غير الرسمية للنظر في مشكلاتهم ووضع الخطط العملية للقضاء عليها.

□ توفير اراضي مرفقة ومتوافرة للخدمات للمشروعات القائمة داخل الكتل السكنية بحيث تكون اكثر جاذبية للعمل والانتاج بالنسبة لهم.

□ تخفيف اشتراطات التأمين الاجتماعي بحيث تقتصر على تأمين اصابة العمل (٣٪) للمنشآت التي لا يزيد حجم اعمالها السنوي عن ٥ ملايين جنيه، بحيث تشجع اصحاب الاعمال الصغار على تسجيل العاملين لديهم لدى التأمينات الاجتماعية.

٩. اصدار قرار اداري جديد من رئيس هيئة التنمية الصناعية بتخفيض جميع الرسوم الواردة في القرار ١٩٢ لسنة ٢٠١٨ بنسبة ٥٠٪ على الاقل للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

١٠. ضرورة بذل كافة الجهود الممكنة للقضاء على مشكلة ندرة الاراضي الصناعية لصغار المصنعين وذلك من خلال مجموعة من الاجراءات:

❑ استغلال المناطق الصناعية المهجورة او غير المستغلة بالكامل والتي تتبع جهات حكومية او قطاع عام بكافة المحافظات بحيث تتحول الى اراضي مرفقة لصغار المصنعين نظرا لقربها من المناطق السكنية وارتفاع مستوى المرافق بها.

❑ الاسراع في توفيق الاوضاع بين هيئة المجتمعات العمرانية وهيئة التنمية الصناعية فيما يتعلق بتوفير الاراضي الصناعية وتخصيصها للمستثمرين وامدادها بالمرافق والخدمات اللازمة.

❑ اعادة النظر في اسعار الاراضي المخصصة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والتي تقل مساحتها عن ٥٠٠ متر مربع، وذلك لتقليل الابعاء الرأسمالية على صغار المستثمرين.

❑ منع احتكار كبار المستثمرين من خلال توفير الية شفافة وحيادية في الحصول على الاراضي الصناعية وترفيقها واستغلالها.

١١. أن يطرح الاتحاد لائحة تنفيذية، يشارك في اعدادها الجهات الحكومية و أعضاء البرلمان.

ملحق «أ»:

نتائج استمارة الاستبيان الخاص بقانون ١٥ لسنة ٢٠٧ ولائحته التنفيذية

الشكل القانوني للمنشأة	العدد	النسبة (%)
فردية	٥٣	٥٢
تضامن	١٧	١٧
توصية بسيطة	١٦	١٦
مسئولية محدودة	١٣	١٣
مساهمة	٢	٢
متروك	٠	٠

هل بدأت النشاط قبل القانون؟	العدد	النسبة (%)
نعم	٨٥	٨٤
لا	١٤	١٤
متروك	٢	٢

هل حصلت على الترخيص بممارسة النشاط؟	العدد	النسبة (%)
نعم	٦٤	٦٣
لا	٣٢	٣٢
متروك	٥	٥

النسبة (%)	العدد	هل حصلت السجل الصناعي؟
٤٨	٤٩	نعم
٤٦	٤٦	لا
٦	٦	متروك

النسبة (%)	العدد	ما المدة التي استغرقها استخراج الترخيص؟
١٣	١٣	٣ شهور
١٢	١٢	٦ شهور
٧	٧	سنة
٢٨	٢٨	لأكثر من سنة
٤٠	٤٠	متروك

النسبة (%)	العدد	الجهات التي احتجت موافقتها لاصدار الترخيص
١٦	١٦	مصلحة الامن العام
٤١	٤١	الحماية المدنية
٥٥	٥٥	البيئة
١٨	١٨	الاسكان
٣٣	٣٣	المحافظة / الحي
٢٩	٢٩	الصرف الصحي
٢٢	٢٢	دراسات السلامة
٥	٥	الزراعة
٥	٥	الري
٩	٩	الصحة والسكان
٣	٣	اخرى
٤٢	٤٢	متروك

النسبة (%)	العدد	ما هو مجموع الرسوم التي سددتها؟
١٤	١٤	اقل من ٥ آلاف
١٥	١٥	من ٥ الى ١٠ آلاف
٨	٨	من ١٠ الى ٢٠ ألف
٢٣	٢٣	اكثر من ٢٠ ألف
٤١	٤١	متروك

النسبة (%)	العدد	هل ترى الرسوم مبالغ فيها؟
٣١	٣١	نعم
١٢	١٢	لا
٥٧	٥٨	متروك

النسبة (%)	العدد	هل واجهت حالات فساد؟
٤٥	٤٦	نعم
١٥	١٥	لا
٤١	٤١	متروك

النسبة (%)	العدد	هل واجهت تعسف اداري؟
٥٠	٥١	نعم
١٥	١٥	لا
٣٥	٣٥	متروك

النسبة (%)	العدد	هل شعرت بضعف كفاءة الموظفين؟
٥٣	٥٤	نعم
١١	١١	لا
٣٦	٣٦	متروك

النسبة (%)	العدد	هل اضطرت للسفر للقاهرة؟
٣١	٣١	نعم
١٦	١٦	لا
٥٣	٥٤	متروك

النسبة (%)	العدد	هل واجهت صعوبة في المعلومات؟
٥٤	٥٥	نعم
١٢	١٢	لا
٣٤	٣٤	متروك

النسبة (%)	العدد	هل تقدمت بطلب لتوفيق اوضاعك وفق القانون الجديد؟
٤٥	٤٥	نعم
٢٦	٢٦	لا
٣١	٣١	متروك

هل شعرت بتغيير في البيروقراطية؟

النسبة (%)	العدد	
٢١	٢١	اقل
٢٠	٢٠	كما هو
١٣	١٣	اكثر
٤٦	٤٧	متروك

هل شعرت بتغيير في الفساد الاداري؟

النسبة (%)	العدد	
٢٣	٢٣	اقل
١٧	١٧	كما هو
١١	١١	اكثر
٥٠	٥١	متروك

هل شعرت بتغيير في الرسوم المدفوعة؟

النسبة (%)	العدد	
٦	٦	اقل
١١	١١	كما هو
٣٣	٣٣	اكثر
٥٠	٥١	متروك

هل شعرت بتغيير في مدة الحصول على الترخيص؟

النسبة (%)	العدد	
٢٢	٢٢	اقل
١٤	١٤	كما هو
٧	٧	اكثر
٥٧	٥٨	متروك

هل شعرت بتغيير في اتاحة المعلومات؟

النسبة (%)	العدد	
١٧	١٧	اقل
٢١	٢١	كما هو
٩	٩	اكثر
٥٤	٥٥	متروك

هل لجأت الى مكتب اعتماد؟

العدد	النسبة (%)	
٣	٢	نعم
٢٩	٢٩	لا
٦٩	٦٨	متروك

مكاتب الاعتماد: وفرت الوقت؟

العدد	النسبة (%)	
٠	٠	نعم
٢	٢	لا
٩٩	٩٨	متروك

مكاتب الاعتماد: مصاريفها معقولة؟

العدد	النسبة (%)	
٠	٠	نعم
٣	٣	لا
٩٨	٩٧	متروك

مكاتب الاعتماد: تعاملت باحتراف ومهنية؟

العدد	النسبة (%)	
١	١	نعم
٢	٢	لا
٩٨	٩٧	متروك

هل تعاملت مع جهة واحد لاستخراج الترخيص؟

العدد	النسبة (%)	
١٦	١٦	نعم
٣٥	٣٥	لا
٥٠	٤٩	متروك

نظام تنفيذ الاجراءات واصدار الرخص؟

العدد	النسبة (%)	
٢٩	٢٩	يدوي
١٧	١٧	مميكن / متطور
٥٤	٥٤	متروك

هل كانت مدة الاجراءات مطابقة لللائحة؟

العدد	النسبة (%)	
٩	٩	نعم
٣٠	٣٠	لا
٦٢	٦١	متروك

النسبة (%)	العدد	هل كانت الرسوم مطابقة للائحة؟
٨	٨	نعم
٢٧	٢٧	لا
٦٥	٦٦	متروك

النسبة (%)	العدد	هل ترى الرسوم الجديدة مبالغ فيها؟
١٩	١٩	نعم
٥	٥	لا
٧٦	٧٧	متروك

النسبة (%)	العدد	هل انخفض عدد المستندات المطلوبة؟
٢٣	٢٣	نعم
٢٢	٢٢	لا
٥٥	٥٦	متروك

النسبة (%)	العدد	هل شعرت بتطور اداء الموظفين؟
١٠	١٠	نعم
٣٣	٣٣	لا
٥٧	٥٨	متروك

النسبة (%)	العدد	هل وجدت وضوح وشفافية في الاجراءات؟
٢٠	٢٠	نعم
٢٦	٢٦	لا
٥٤	٥٥	متروك

النسبة (%)	العدد	هل تعتبر منشأتك عالية المخاطر؟
٩	٩	نعم
٤٨	٤٩	لا
٤٣	٤٣	متروك

النسبة (%)	العدد	ما هو نوع الخطر الي يمثله النشاط؟
٤	٤	بيئة
١	١	صحة
٨	٨	آمن وسلامة
٨٨	٨٩	متروك

هل وفقت اوضاعك طبقا لاشتراطات المخاطر؟	العدد	النسبة (%)
نعم	٢٤	٢٤
لا	٩	٩
متروك	٦٨	٦٧

هل تعرضت المنشأة للفحص والتفتيش؟	العدد	النسبة (%)
نعم	٢٢	٢٢
لا	٢٤	٢٤
متروك	٥٦	٥٥

هل وجدت تعسف من لجنة الفحص او التفتيش؟	العدد	النسبة (%)
نعم	١٣	١٣
لا	١٦	١٦
متروك	٧٢	٧١

هل كانت تقارير لجنة الفحص منصفة؟	العدد	النسبة (%)
نعم	٧	٧
لا	١٤	١٤
متروك	٨٠	٧٩

هل لجأت لاجراء تظلم؟	العدد	النسبة (%)
نعم	٤	٤
لا	١٦	١٦
متروك	٨١	٨١

هل كانت لجان التظلم متعاونة وقراراتها مقبولة؟	العدد	النسبة (%)
نعم	١	١
لا	٤	٤
متروك	٩٦	٩٥

في المجمل كيف ترى القانون؟	العدد	النسبة (%)
خطوة للامام	٣١	٣١
لا تغيير	١٨	١٨
متروك	٥٢	٥١



إتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية الدخل
Federation for Economic Development Associations



إتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية الدخل
Federation for Economic Development Associations